

تحقيق التراث: ما له وما عليه

الأستاذ الدكتور صلاح جرّار
الجامعة الأردنية

الثلاثاء ١٩ ربيع الأول ١٤٤٠ هـ - الموافق ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٨ م

المُلخَص

تكمُن أهمية البحث بأن المخطوطات لها قيمة كبيرة، فهي جزءٌ رئيسي من تراث الأُمَّة العربيَّة والإسلاميَّة، وهي الشاهد على عظمة الدور الذي أسهمت به هذه الأُمَّة في الحضارة الإنسانيَّة. كما أنّ لهذه المخطوطات قيمة علميَّة ولغويَّة وأثاريَّة جليلة.

كما ناقش البحث موضوعات عدة منها: ما المخطوط الذي يستحق التحقيق؟، أهمية تحقيق التراث، مآخذ على تحقيق التراث.

وقد اعتمد البحث على مجموعة من المصادر والمراجع، منها تراثية ومنها حديثة تتناول موضوع التراث ما له وما عليه.

مقدمة

التراث بمفهومه الواسع المشتق من الجذر (ورث) هو كل ما ورثه الخلف عن السلف من إنتاج فكري وأدبي وعمراني ومسكوكات ونقوش وفنون وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات وصناعات وأنماط تفكير، وهو الذي يشكل هوية المجتمع، كما أنه الرابط بين الأجيال الماضية والحاضرة والقادمة. وعندما تضاف إلى التراث كلمة (تحقيق) فإنّ الذهن ينصرف إلى التراث المخطوط سواء أكان كتباً أم وثائق أم نقوشاً أم غير ذلك.

ويرى الدكتور شكري الماضي "أنّ التراث ذاكرة الأمة، وهو مكونٌ مهمٌّ من مكونات الهوية الشخصية، كما أنّ التعامل معه قد شكّل -وما يزال- جانباً من جوانب النهضة العربيّة الحديثة، وبهذا المعنى فإنّ التراث -وتحقيق التراث- حقل خصبٌ لرفد الحاضر وإغنائه، وربما صياغته وبنائه واستشراف المستقبل" (د. شكري الماضي، التحقيق وإحياء التراث ص ٥٨، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث الرؤى والآفاق - أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربيّ الإسلاميّ، إعداد وتحرير الدكتور محمد محمود الدروبي، منشورات جامعة آل البيت، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ص ٥٥-٦٤).

وقد خلف السلف من العرب تراثاً مخطوطاً ضخماً يقدر بملايين المخطوطات، وقد تفاوتت التقديرات لعدد المخطوطات العربيّة المنتشرة في أنحاء العالم وفي مختلف مجالات المعرفة، فبعضهم وصل بها إلى سبعة ملايين مخطوط وبعضهم قدرها بمليون مخطوط. وفي بحث أجراه الدكتور فهمي جدعان ومحدّثكم بعنوان "المخطوطات العربيّة في العالم" ونشر ضمن كتاب المؤتمر السنوي السادس لمؤسسة آل البيت/ المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية سنة ١٩٨٧ (ص ٩٩-١٣٩)،

قمنا بعملية إحصائية للمخطوطات المذكورة في نحو (١٢٥٠) فهرساً من فهارس المخطوطات التي صدرت في العالم حتى سنة عقد المؤتمر، فبلغ عدد تلك المخطوطات نحو مليون مخطوطة (المرجع نفسه، ص ١١٦)، ولا بدّ من الإشارة إلى أن ثمة مكتبات عديدة في العالم لم تفهرس مقتنياتها من المخطوطات حتى اليوم، وهو ما يؤكد أن عدد المخطوطات العربيّة في العالم يتجاوز مليون مخطوطة.

وقد كان للمستشرقين الأوروبيين الفضل في إطلاق حركة تحقيق هذا التراث منذ منتصف القرن التاسع عشر، ثمّ تبعهم العرب في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وهم يحملون راية إحياء التراث من خلال تحقيق أصوله، إلّا أنّ ثمة فرقاً بين إحياء التراث وتحقيقه، فإحياء التراث لا يكون بتحقيقه فقط، بل ربّما يكون التحقيق (تحقيق المخطوطات) مرحلة أولى من مراحل إحياء التراث، إذ لا يمكن إحياء التراث من غير معرفته والاطّلاع عليه ومعرفة فوائده ومواطن قوّته وضعفه، ولا يكون ذلك إلّا بتحقيقه أولاً وتوفيره للدارسين والباحثين والمفكرين الذين يتطلعون إلى إحيائه. وإحياء التراث هو استنطاقه واستخلاص العبر والدروس منه ونشر قيمه الإيجابية وتوظيفها في خدمة الأمة. ويتساءل الدكتور شكري الماضي: "هل نتفاعل مع التراث ونستلهمه في ضوء مستلزمات الحاضر وتحدياته، فيصبح حياً حقاً ومتجدّداً وخصباً وقوة دافعة تسهم في فهم الحاضر وجزءاً من ثقافة العصر؟" (د.شكري الماضي، التحقيق وإحياء التراث، ص ٦٠، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث الرؤى والآفاق، ص ٥٥-٦٤).

أمّا التحقيق فهو العناية بالنصّ المخطوط نسخاً وتصحيحاً وضبطاً وتقديماً وفهرسة على أقرب صورة أرادها المؤلّف، وقد يكون مضمون المخطوط قابلاً للإحياء

أو غير قابل، لأنّ التراث المخطوط منه ما هو مفيدٌ ومنه ما لا يستفاد منه، ومنه ما يمكن الاستفادة منه في عملية الإحياء ومنه ما لا يصلح البتّة لذلك إن لم يكن ضاراً.

ونظراً لهذه العلاقة بين التحقيق وإحياء التراث فإنّ الدكتور شكري الماضي يرى أنّ "التحقيق المنشود هو التحقيق الذي يسعى إلى تقديم التراث للقارئ المعاصر بإجلاء الكتب والنصوص وخدمتها وإبراز سياقها الخاصّ والعامّ أو التاريخي والراهن، أي إظهار عمق صلتها بالحياة، فمن غير المسوّغ تجاهل تاريخ هذه الكتب والنصوص وسياقها وعصريتها بالنسبة لمحيطها الخاصّ، ومن غير المستساغ -في الوقت نفسه- تجاهل عصريّة هذه النصوص بالنسبة إلينا. فنحن ندرس هذه النصوص بوصفها نصوصاً حاضرة نستحضرها ونستوعبها في اللّحظة الراهنة" (د.شكري الماضي، التحقيق وإحياء التراث، ص ٦٣).

ويجمع الباحثون في مجال تحقيق المخطوطات أن الغاية من التحقيق هي تأدية نصّ المؤلّف إلى القارئ كما أراده المؤلّف أو أقرب ما يمكن إلى ما أراده (ينظر: قواعد تحقيق المخطوطات، الدكتور صلاح الدين المنجد، ص ١٥، تحقيق النصوص ونشرها، عبدالسلام محمد هارون، ص ١٠٢؛ مناهج التحقيق عند القدماء والمحدثين، حسين نصّار ص ١٧٩).

ما المخطوط الذي يستحق التحقيق؟

عرض الدكتور يحيى الجبوري في بحث له بعنوان: "التحقيق لوازمه وبداياته وآفاقه" (منشور ضمن أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي المنشورة بعنوان: تحقيق التراث: الرؤى والآفاق، منشورات جامعة آل البيت، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٣٥-٤٢) لمسألة: ماذا نحقق؟ (نفسه ٤٠-٤١)، وأورد آراء فريقين في

تلك المسألة: أولهما الفريق الذي يرى أن "التراث كلّه عزيز ونفيس وحقيق بالنشر، ولا يخلو أيّ كتاب منه من فائدة، سواء أكانت هذه الفائدة علميّة أم تاريخيّة، أم لها دلالة على العصر، أم فيها فائدة تدلّ على صناعة وخبرة من خلال ما يستتبط من الخطّ والورق والحبر، وحتىّ المخطوطات التي يُظنّ فيها ضرر أو سلبيات، ففيها فوائد تستنتج، وفيها دلالات على العصر، ولها نفعٌ تاريخي واجتماعي".

أمّا الفريق الثاني فيرى أنّه لا حاجة إلى نشر مخطوط ما لم تكن فيه جدّة وإبداع وابتكار، ويرى هذا الفريق أنّ المخطوطات القديمة التي كتبها علماء القرن الثاني والثالث لها الصدارة لقدمها، ولأنّ العلم كان في شبابه، وكان فيه طابع الجدّة، وكلّمًا تأخّر العصر كثر التكرار وغلبت الشروح والمختصرات.

وفي موقفه بين هذين الفريقين يرى الدكتور الجبوري أنّه قد يكون أيضاً للمتأخّر فضلٌ على المتقدّم بما يفيد من علم الأوائل ويضيف إليه الخبرات الناضجة والعلم الرصين. ويقول إنّ "المخطوطات التي وصلت بخطّ مؤلّفيها، وخاصّة إذا كان المؤلّف من العلماء المعروفين المتميزين، أو كتبها علماء معروفون، هذه المخطوطات لها مكانة خاصّة".

ومن الكتب التي يراها ذات أهميّة الكتب المتأخّرة التي حفظت وجمعت معلومات ونصوصاً من كتب قديمة فقدت أصولها، فهذه الكتب لا يقعد بها تأخرها، بل لها الفضل في حفظ ما ضاع من كتبٍ قديمة قيّمة، وتأتي في أهميّة النشر بالمرتبة الثانية بعد كتب الصدر الأوّل.

ويأتي في المرتبة الثالثة في نظر الدكتور الجبوري الكتب التي تناولت موضوعات سبق إليها الأوّلون وطرقها غيرهم من المؤلّفين، ولكنها تمتاز عن سابقتها

بحسن العرض وجودة المعنى وبراعة التنسيق والترتيب فضلاً عن تصحيحها لأخطاء السابقين واستدراكها عليهم وشرح الغامض والمستغلق وجمع المتفرق وتتميم الناقص.

ويأتي في المرتبة الرابعة الكتب المنشورة ذات الطباعة الرديئة والتي لم تستنقِص النسخ المخطوطة، فهي جديرة بإعادة تحقيقها.

وينبه الدكتور الجبوري إلى أنّ من الخطأ ترك المخطوطات ذوات الموضوعات الجيدة النافعة، ونشر ما دونها من موضوعات متأخرة مكرورة، ومن الخطأ أيضاً ترك كتاب تتوافر نسخه ونشر مختصر أو شرح له.

ويرى أنه لا يجوز للمحققين أن يجمعوا عن تحقيق مخطوطات مهمة بحجة كبر حجمها أو صعوبة خطها.

ويؤكد الدكتور يوسف بكار في بحث له بعنوان: "تحقيق التراث: لماذا وكيف؟" (منشور في كتاب تحقيق التراث الرؤى والآفاق ص ٤٣-٥٤) مسوغات إعادة تحقيق ما حقّق وهي (ص ٤٨):

١. أن يكون الأثر ممّا لم يحقّق تحقيقاً علمياً وفقاً للأصول المتعارف عليها، بل طبع طبعة تجارية.

٢. أن تكون مسوّغات الإعادة علمية مقبولة تتضوي في ما يطلق عليه "التحقيق غير التام" كالعثور على مخطوطات جديدة أدقّ وأوفى، وجمع أشعار أخرى غير التي في الدواوين أو المجاميع الشعرية، ونفاد الأعمال الأولى، أو أنها نشرت في مجلات يصعب الحصول عليها، أو كثرة أخطاء محققها ومزلقهم.

وما عدا ذلك فإن الدكتور بكار يرى أنّ إعادة تحقيق ما حقّق هو تبديد للجهود وأنّ الأجدى منه هو التوافر على نشر الذي ما زال مطويّاً من التراث وأنّ يصرف المحقّق جهده إلى أثر تراثي آخر.

وفي بحثه الذي يحمل عنوان "مسوّغات إعادة تحقيق التراث في ضوء قوانين الملكية الفكرية: الكتب اللغوية أنموذجاً" (ص ٨٥-٨٦) (منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث الرؤى والآفاق، ص ٧٨-٩٦) يقسم الدكتور حسن خميس الملح مسوّغات إعادة التحقيق إلى مسوّغات مقبولة ومسوّغات غير مقبولة، أمّا المقبولة فهي: اكتشاف مخطوطات جديدة للكتاب، والأخطاء العلمية، والحاجة إلى تحقيق علمي، وإضافة حواشٍ علميّة متخصصة. أمّا المسوّغات غير المقبولة فهي: الاعتماد على النسخ المطبوعة، وادعاء اكتشاف مخطوطات جديدة، والتوسع في التخرّيج، واختصار الحجم وضبط النصّ.

أهميّة تحقيق التراث

لا شكّ في أنّ لتحقيق التراث المخطوط فوائد جمة على أكثر من صعيد، وذلك استناداً إلى الأهميّة الكبيرة التي يمثّلها التراث، من حيث كونه معبّراً عن هويّة الأمة وثقافتها وروحها وفكرها، ومن حيث كونه الرابط بين ماضي الأمة وحاضرها ومستقبلها، ومن حيث كونه وسيلة مهمّة لفهم واقع الأمة وأزماتها ومشكلاتها، ومن حيث قدرته على الإسهام في التغلب على التحديات التي تواجهها الأمة.

ومن هنا فإنّ الأمة التي حباها الله تعالى برصيد عظيم من التراث المخطوط هي أكثر حظوة من الأمم التي تقتنر لهذا اللون من التراث، لأنها تكون بذلك قد قامت على

أسس وقواعد وأركان من المعرفة والعلم والإبداع تؤهلها لإحياء هذا الرصيد وتفعيله وتطويره والزيادة عليه.

ولذلك فإنّ من أهمّ ما يترجم به الاعتراف بفضل هذا التراث وفضل هذا التميّز على الأمم الأخرى، بذلّ أقصى قدر من العناية به: جمعاً وصيانة وترميمياً وفهرسة وتحقيقاً ونشرًا واستنطاقاً واستقراءً وإحياءً واستفادة منه إلى أقصى حدود الاستفادة الممكنة.

وعلى ذلك فإنّ أهميّة تحقيق التراث المخطوط تتمثل في ما يلي:

١. إن تحقيق التراث المخطوط يوفّر مادّة معرفية متعدّدة المجالات ومتصلة بمختلف جوانب الحياة ممّا يصلح أن يكون منطلقاً وبداية لاستئناف البناء الحضاري، على ألا تكفي الأمة بما وصل إليها من تلك المعارف.

٢. إن تحقيق المخطوطات يكشف لنا عن إسهامات الأمّة في الحضارة الإنسانية، فمتى كانت الأمّة تملك تراثاً ضخماً من المخطوطات في الحقول العلميّة والفكريّة المختلفة فإنّ ذلك يدلّ على مقدار إسهامها في بناء الحضارات البشرية، ومتى قلّ حجم هذا التراث المخطوط أو كان منعدماً فإنّ ذلك يدلّ على ضعف الجذور الحضارية لها.

٣. ولولا تحقيق هذا التراث المخطوط ونشره لما عُرف مقدار إسهام أيّ أمة في الحضارات الإنسانية أو مكانة حضارتها بين تلك الحضارات.

٤. إن تحقيق المخطوطات ونشرها يسهّل ترجمتها إلى اللّغات المختلفة، وهو ما يساعد في انتشار محتوياتها والاستفادة منها عند الشعوب المختلفة، ولئن كانت حركة ترجمة العلوم والمعارف العربيّة قد بدأت في زمن مبكّر إبّان الحكم العربي

للأندلس، إلا أنها شهدت نشاطاً أوسع بعد ظهور الطباعة، فقد ترجمت كثير من عيون التراث العربي في القرن التاسع عشر إلى اللغات الأوروبية المختلفة نتيجة جهود المستشرقين في تحقيق هذا التراث.

٥. إنَّ تحقيق التراث المخطوط يكشف عن مسارات التبادل العلمي والفكري بين الأمم، وعن صور التأثير والتأثير في ما أنتجته العقول البشرية من مؤلفات، فما كان لنا أن نعرف مثلاً تأثر فلاسفة العرب القدماء بالفلسفة اليونانية لولا تحقيق النصوص الفلسفية العربيّة، وما كان لنا أن نعرف تأثير رسالة الغفران لأبي العلاء المعريّ في الكوميديا الإلهية لدانتي لولا تحقيق مخطوطات أبي العلاء.

٦. إنَّ توفير النصوص المحققة في مختلف ميادين المعرفة يتيح للباحثين في مجال اللّغة العربيّة قدراً كبيراً من المصطلحات العلميّة التي يمكن الاستفادة منها في التّأليف والتعريب، ويسد الطريق على من يصرون على استخدام لغات أجنبية في التدريس الجامعي تحت ذريعة عدم توافر المصطلحات العلمية باللّغة العربيّة. ومن ينظر في هذه النصوص يجدها زاخرة بالمصطلحات في علوم الطبّ والهندسة والفلك والرياضيات والفلاحة والكيمياء والفيزياء وغيرها.

٧. إنَّ تحقيق النصوص يفتح مجالات واسعة للبحث والدراسات، وذلك للغنى الواسع لهذه النصوص بالقضايا الفكرية والتاريخية والأدبية والنقدية والفلسفية والعلمية، ولأهمية كثير من مضامينها التي تشكل معيناً لا ينضب من المسائل التي تحرك الباحثين وتسترعي اهتمامهم.

٨. إنَّ التراث المحقق للأمة هو أهمّ شاهدٍ وراصدٍ لما شهدته الأمة من تطوّر وتقلّبات ومنعطفات في مسيرتها التاريخية والسياسية والفكرية والأدبية والعلمية والعمرانية

وسواها، ويستطيع الدارسون لهذه التطورات أن يحدّدوا اتجاه سير الأمة في المستقبل في كلّ مجالٍ من هذه المجالات.

٩. إنّ تحقيق التراث المخطوط يكشف عن الطاقة الهائلة التي تحتزنها اللّغة من حيث قدرتها على استيعاب كلّ العلوم والمعارف والتعبير عنها، ويوكّد أهمّ عنصر من عناصر هويّة الأمم، فهذه النصوص المحقّقة هي المستودع الذي يحتوي على كلّ مفردات اللّغة وأساليبها واستخداماتها وتطوّر دالاتها ومآلات كلّ مفردة من مفرداتها منذ نشأتها إلى اليوم، وبذلك تكون هذه النصوص المحقّقة هي المصدر الأساسي لمشروع المعجم التاريخي لهذه اللّغة.

١٠. كما أنّ أيّ مشروع لقاعدة بيانات عالميّة باللّغة العربيّة على شبكة المعلومات العالميّة لا بدّ له من الاعتماد قبل كلّ شيء على نصوص التراث المحقّق.

١١. إنّ تحقيق التراث المخطوط يشكّل حافزاً قويّاً للتأثير للأجيال الجديدة من الباحثين عندما يكتشفون عظمة ما بذل الأجداد من الجهود العلميّة الضخمة رغم صعوبة التّأليف والنسخ وشحّ أدوات الكتابة وعدم وجود وسائل اتصال سريعة أو تقنيات للطباعة والنشر كما هو الحال في هذه الأيام (للتوسع في هذه المسألة ينظر: أهميّة التراث العلمي العربي، أحمد فؤاد باشا ص ٣٥؛ بين يدي تحقيق النصوص، عصام الشنطي ص ٤٨).

إنّ عناية المستشرقين من مختلف الدول: إيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وهولندا، وروسيا، وغيرها وتحقيقهم للمخطوطات العربيّة ونشرها وترجمتها، هو دليلٌ على إدراكهم لأهميّة هذا التراث العربي المخطوط، ولما يحويه من قيمة علميّة ومعرفيّة كبيرة.

كما أنّ حرص الدول الاستعمارية إبان استعمارها للدول العربيّة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين على اقتناء المخطوطات العربيّة والاحتفاظ بها في خزائنها الوطنيّة، يعدّ دليلاً آخر على إدراك تلك الدول من أعلى مستويات قياداتها أهميّة هذا التراث العربيّ المخطوط وما يتضمنه من حقائق ومعارف ومفاتيح لفهم العقل العربيّ والنفس العربيّة والتاريخ العربيّ والعلاقات التاريخية وإسهام العرب في مسيرة الحضارة الإنسانيّة أخذاً وعطاءً.

كما أنّ هؤلاء المستشرقين أرادوا معرفة اللّغة العربيّة وقواعدها ومفرداتها ومعرفة الدين الإسلاميّ والعقائد والعبادات، وسعوا إلى الاستفادة من محتويات تلك المخطوطات.

ومن أوائل المخطوطات العربيّة التي حقّقها المستشرقون كتاب الفلاحة لابن العوّام الإشبيلي (ت ٥٦٠هـ) الذي حقّقه جوزيف بانكري وطبع في مدريد سنة ١٨٠٢، وكتاب شرح ديوان المفضلّيات لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) الذي طبع في أكسفورد سنة ١٨٠٨ بتحقيق جارلس لاييل، وكتاب شرح الحماسة للتبريزي (ت ٥٠٢هـ) الذي نُشر في لندن سنة ١٨٦٠ بتحقيق وليم رايت، وكتاب الاشتقاق لابن دريد (ت ٣٢١هـ) الذي نشر في جوتنجن سنة ١٨٥٤ بتحقيق وستفيلد. (التحقيق: لوازمه وبداياته، يحيى الجبوري ص ٣٩-٤٠).

وأمام هذه الأهميّة البالغة لتحقيق التراث، فإنّه تقع على عاتق المحقّقين، ولا سيّما العرب منهم، مسؤوليّة عظيمة، من جهة التزام أعلى قدر من الدقّة وتحريّ الأمانة العلميّة والإتقان وعدم الإخلال بقواعد تحقيق المخطوطات وشروطه، فضلاً عن مسؤوليتهم في نفخ الغبار عن المخطوطات النفيسة والقيّمة وتحقيقها ونشرها وجعلها بين أيدي الناس من الباحثين والدارسين والعلماء.

مآخذ على تحقيق التراث

ولا بدّ كذلك للمحقّقين أن يتجنبوا الوقوع في ما يمكن أن يسيء إلى التراث أو إلى النصوص المحقّقة ذاتها.

ومن المحاذير التي يمكن أن تلحق بعملية تحقيق المخطوطات ويجب على المحقّق بذل أقصى الجهود لاجتتابها وعدم الوقوع فيها، ما يلي:

أولاً: ما يتّصل باختيار المخطوط للتحقيق:

من ذلك أن يكون المخطوط الذي يختاره المحقّق ممّا سبق تحقيقه ونشره، ولا يوجد مسوّغ لإعادة تحقيقه من المسوّغات المعروفة. ففي مثل هذه الحالة يكون عمل المحقّق جهداً مكروراً وضائعاً، كان يمكن له أن يستثمره في تحقيق نصّ جديد لم يسبق تحقيقه.

ومن ذلك أيضاً أن يعمد المحقّق إلى تحقيق مختصر لأحد الكتب مع وجود الكتاب قبل اختصاره، فالأولى في مثل هذه الحالة أن يقوم المحقّق بتحقيق الأصل لا تحقيق المختصر، ما لم يكن الكتاب الأصل قد سبق تحقيقه ويحتوي المختصر معلومات إضافية ليست في الكتاب الأصل، أو كان النصّ المختصر من اختصار المؤلّف نفسه.

ومن ذلك أيضاً أن يقوم المحقّق بتحقيق شرح لأحد الكتب قبل تحقيق الأصل متى توافرت نسخه الخطيّة، مع أن تحقيق الشروح لا يخلو من فائدة من حيث شرح الغريب وتفسير النصوص وتوضيح مقاصدها ومقارنتها مع نصوص وردت في كتب سابقة.

ومن ذلك أن يختار المحقق مخطوطاً يخلو من أيّ محتوى جديد أو نصّ يرد للمرّة الأولى وإنّما هو نقولٌ من كتب سابقة مشهورة، فمثل هذا العمل من وجهة نظري هو جهدٌ ضائع لا جدوى منه.

ومن أشدّ المحاذير خطراً عند اختيار مخطوط للتحقيق، أن يكرّس المحقق جهده لتحقيق مخطوطات يتعصّب مؤلفوها ضدّ طائفة أو عرق أو مذهب أو فئة أو بلد وتدعو إلى فتنةٍ وانقسام، ولئن كان لمثل هذا اللون من المخطوطات دلالاتها التاريخية والعقائدية إلاّ أنّه ينبغي التعامل معها بحذرٍ بالغ كي لا يتناقض تحقيقها مع الهدف من نشر التراث وإحيائه.

ثانياً: ما يتصل بثقافة المحقق واختصاصه:

قد يندفع بعض المتحمسين للتراث إلى اقتحام مجال التحقيق من غير أن يتسلّحوا بالشروط والمعارف والمهارات التي لا بدّ للمحقق أن يتسلّح بها، كالمعرفة اللغوية والعروضيّة وأنواع الخطوط ودلالات الإشارات والرموز التي يستخدمها النسخ، وقواعد التحقيق وأصوله، والتمكّن من المجال المعرفي الذي يتضمّن المخطوط، ومتى أغفل المحقق أيّاً من هذه الشروط أو استخفّ بها فإنّ ذلك ينجم عنه تشويه للمخطوط ومحتواه وتغيير لمقاصد المؤلّف وتغيير للحقائق ونشرٌ للمعرفة المغلوطة بين الباحثين والدارسين، وربّما بنى الدارسون أحكامهم على تلك المعلومات المغلوطة، وذلك لما يقع من التصحيف وسوء الفهم وإساءة القراءة في النصّ المخطوط. (ينظر: منهج تحقيق التراث العربي بين مزالق المحقّقين وتطوير صناعة التحقيق، أ. إياد الطباع، ص ١٥٢-١٥٣) (منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث: الرّؤى والآفاق ص ١٤٧-١٥٦).

وقد أشار إبراهيم بن مراد إلى هذه الظاهرة بالقول إن من مشكلات تحقيق التراث "النصوص التي ينشرها هواة أو متطفلون على العلم وعلى تحقيق النصوص، وهم سيئون إلى العلم أكثر ممّا يفيدونه" (المصطلح العلمي في التراث العربي ص ٢٨٤).

ثالثاً: ومن تلك المحاذير الخوف من خيانة بعض المحققين أمانتهم حين يعلمون أنّ النسخ الخطيّة التي اعتمدها في تحقيق الكتاب لا تتوافر بين أيدي الناس إلا ما ندر، فيعضّون الطرف عن كلمة لم يستطيعوا قراءتها أو يقفزون عن جملة لا تروقهم، أو يبدلون كلمة مكان كلمة إن كانت تخالف آراءهم ومبادئهم أو معتقداتهم، ولا سيّما النصوص التي يرد فيها ذكرٌ للعورات. (ينظر مثال على ذلك في: التحقيق غير المنهجي: ديوان عرقله الكلبى نموذجاً، ص ١٦٨-١٧٥).

ويختلف المحققون في مسألة إثبات النصوص التي تحتوي على ذكر للعورات أو استبعادها، فمنهم من يرى إثباتها لما في ذلك من التزام بما أراده المؤلف وتحقيقاً للأمانة العلمية، ومنهم من يرى حذفها وعدم إيرادها من باب الحفاظ على القيم والآداب الاجتماعية السائدة، وهذا الفريق الثاني ينقسم إلى قسمين، أحدهما يحذف الكلمات والعبارات والجمل والنصوص والأخبار التي فيها ذكر العورات دون أن ينصّ على ذلك في منهجه في التحقيق، والثاني ينصّ على الحذف في مقدّمة تحقيقه وحديثه عن منهجه في التحقيق، أو ينصّ على ذلك في حاشية الصفحة التي وقع فيها الحذف، ويترك في المتن فراغاً أو نقاطاً تدلّ على الحذف، وحتى يميّز القارئ بين الفراغ الموجود في أصل النصّ المخطوط والحذف الذي أجراه المحقق لا بدّ له في كلّ مرّة أن يبيّن ذلك في الهامش.

وممّا يخشى منه في هذا السياق أن يعتمد المحقق إلى الاجتزاء أو العبث بالنصّ خدمة لتعصبه الديني أو العرقي أو انتمائه السياسي والحزبي أو انطلاقاً من معايير الأخلاقية الخاصّة.

رابعاً: ومن الآفات التي قد تلحق بالتحقيق سرقة جهود المحققين ونسبتها إلى غيرهم ممن يسعون وراء الشهرة أو الكسب المادي، ولا سيّما إذا كان الكتاب مشهوراً وعليه إقبال من عامّة الناس كبعض الكتب الدينية وكتب الآداب، وأقصى ما يفعله الذي ينسب التحقيق لنفسه، أن يغيّر اسم المحقق الأصلي ويتصرّف بمقدّمته وربّما يضيف بعض الفهارس، دون أن يشير إلى أي نسخٍ خطيّةٍ رجع إليها (انظر: د. عبدالفتاح الحموز، من آفات تحقيق التراث العربي: التسرّع، وعدم التثبت، ص ٩٩-١٠٠) (منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث: الرؤى والآفاق ص ٩٧-١١٠). وقد أورد الدكتور بشّار عواد في بحثٍ له بعنوان "في تحقيق النص" (ص ٤٣ وما بعدها) أمثلة صارخة من سرقة جهود المحققين السابقين. وفي هذه الحالة فإنني أرى أن يحافظ الباحثون على اعتماد التحقيق الأول متى كان دقيقاً وملتزمًا بأصول التحقيق العلمي الجيد. إلا أن بعض من ينتحلون جهود المحققين السابقين يستغلّون فرصة نفاذ نسخ التحقيق السابق، أو يستغلون عدم وجود المحقق السابق على قيد الحياة، ولذا فقد نصّ الذين كتبوا في أصول التحقيق على أنّ من دواعي إعادة التحقيق لأيّ مخطوط نفاذ نسخ الطبعات الأولى (تحقيق التراث: لماذا وكيف؟ د.يوسف بكّار، ص ٤٨). وممّا ينبغي التنبيه إليه في هذه الحالة أنه يمكن إعادة نشر الكتب المحقّقة الأولى في طبعات مصوّرة إذا لم يكن ثمة مسوّغ لإعادة تحقيقها.

خامساً: وعلى العكس من هذه الحالة السابقة، فإنّ بعض الناشرين ينسبون تحقيق بعض المخطوطات إلى محققين مشهورين راحلين لم يحقّقوها، وذلك بغية ترويج هذه الكتب وتسويقها، إذ إنّ من المعلوم أنّ الباحثين الجادّين يسعون إلى اقتناء الكتب التي قام بتحقيقها محقّقون مشهورون من أمثال: محمود محمد شاكر، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وشوقي ضيف، وعبدالسلام هارون، وإحسان عبّاس، ومحمود علي مكّي، وبشّار عواد، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، وإبراهيم السامرائي، وشاكر

الفحّام وغيرهم. ويورد الدكتور مخيمر يحيى في بحثه "تحقيق التراث: ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون" (ص ٧٥) مثلاً على ذلك في أثناء حديثه عن كتاب "يتيمة الدهر" للثعالبي بتحقيق المرحوم محيي الدين عبدالحميد حيث يقول: "مما دعاني إلى الشكّ في أنّه حقّ الكتاب أصلاً، وبخاصّة أنّ الشيخ محيي الدين عبدالحميد توفي قبل صدور الكتاب بسنين لا تقلّ عن ثماني عشرة سنة، فيما علمت، أقول لأنّ تحقيق محيي الدين عبدالحميد لأكثر من كتاب يكشف عن مستوى رفيع من التحقيق كتحقّيقه لكتاب "شرح قطر الندى" و"أوضح المسالك" وغيرهما".

سادساً: ومما يؤخذ على حركة تحقيق التراث في الوطن العربيّ كثرة إقبال المحقّقين على تحقيق المخطوطات الأدبيّة واللّغوية والفقهية والتاريخية مقابل قلّة إقبالهم على تحقيق المخطوطات العلميّة من طبّ وهندسة ورياضيات وكيمياء وفلك وفلاحة، على أهميّة هذا النوع من المخطوطات في كشفها عن إسهام العرب والمسلمين في الحضارة الإنسانيّة، وعلى الرغم من استفادة الجامعات ومراكز العلم الأوروبيّة في بدايات تأسيسها من هذه المخطوطات. ولعلّ قلّة الإقبال على تحقيق المخطوطات العلميّة تعود إلى ندرة من يجمعون بين علوم اللّغة والتحقيق من جهة وتلك العلوم المتخصّصة من جهة أخرى، فلا المتخصّصون في اللّغة العربيّة وأصول التحقيق يقدمون على تحقيق هذه النصوص، ولا المتخصّصون في الطبّ والهندسة والرياضيات وغيرها من العلوم لديهم الخبرة في تحقيق المخطوطات والإلمام الدقيق بقواعد اللّغة العربيّة، إلّا ما ندر (ينظر: المصطلح العلمي في التراث العربي، إبراهيم بن مراد ص ٢٨٤-٢٨٥).

ولعلّ من الأسباب التي تصرف المحقّقين عن تحقيق المخطوطات العلميّة بُعد ما تحتويه تلك المخطوطات عمّا توصل إليه العلم الحديث من تطوّر وابتكارات بُعداً كبيراً، وأكثر هذا العلم يدرّس وينشر بلغات غير اللّغة العربيّة.

ومع ذلك فإنني أرى لهذه المخطوطات قيمة كبيرة وفوائد عظيمة لما تكشف عنه من بدايات العلوم وتطوّرها ودور العرب والمسلمين في نشأتها وتقدّمها، ولما لها من فوائد في مجال اللّغة والمصطلح العلمي.

سابعاً: ومثلما يؤخذ على بعض المحقّقين تراخيهم عن خدمة النصّ والاكتفاء بمقابلة النسخ، فإنّه يؤخذ على بعضهم الآخر الإفراط في إثقال الكتاب بالهامش من غير أن يكون لكثير منها أي فائدة أو يضيف جديداً للكتاب.

ويعلّق الدكتور يوسف بكار على هذه المسألة بقوله: "أمّا المحقّق المولع بصنع الحواشي ولوعاً عجبياً فلم يكنف بحواشيه التوضيحية، إنما راح يدوّن من غير حساب أكداً من الحواشي التعريفية الزائدة التي لا تضيف إلى الكتاب إلّا ورماً. أفترانا الآن، بعد أن قطعنا مسافات طويلة في ميادين التحقيق والإحياء في حاجةٍ إلى حواشٍ تعرّف بالمعروفين المشهورين مثل عمر بن الخطّاب والحسين بن علي من أعلام الإسلام، وزهير بن أبي سلمى والناطقة الذبباني والحطيئة وجريير والكميت بن زيد وأبي نواس وأبي العتاهية وابن المعتزّ وأبي تمام والبحري والمنتبي والصنوبري من الشعراء... إلخ" (تحقيق التراث: لماذا وكيف ص ٤٧-٤٨).

وإلى جانب ما ذكره الدكتور بكار لا بدّ من الإشارة إلى أصول مقابلة النسخ، وذلك أنّ بعض المحقّقين يدوّنون في الهامش أيّ اختلاف يقع بين النسخ مهما كانت أهميته، وفي رأيي أن مثل ذلك لا يفيد القارئ بشيء، بل إنّه يزيد من ضخامة الكتاب

ويعيق القراءة المتواصلة، والأصل في إثبات الفروق بين النسخ هو في ما يمكن أن يغيّر المعنى أو يمتلّ فهماً مختلفاً للنصّ أو يبدّل كلمة مكان كلمة تشبهها في الصورة وتختلف عنها في المعنى، أو يكون خطأ نحويّاً أو لغويّاً واضحاً. ويستثنى من ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والأشعار والأمثال والتوقيعات، فإنّه لا يجوز التغاضي عمّا يقع من أخطاء أو اختلافات فيها، لأنّها في الأصل نصوصّ ثابتة، فالآيات القرآنية لا مجال للاختلاف فيها بين النسخ، والشعر لا يجوز غض الطرف عن أي اختلاف في روايته وضبطه لأنّ الاختلاف بين النسخ في حركة حرف واحد يؤثر في عروضه.

وفي هذا الأمر يقول مخيمر يحيى: "واختلف المحقّقون في ذلك، فمنهم من يرى وجوب ثبت الاختلافات بين النسخ قلّت أو كثرت، حتّى الأخطاء إن وجدت، وأنا أرى مثل هذا الرأي، لأنّ ذلك يعطي القارئ فرصة وافية لمتابعة تلك الاختلافات، فكأنه يتابع تلك النسخ، ويمكن للقارئ، وفي العادة يكون من المتخصّصين، اختيار قراءة أخرى لكلمة ما، أو لبيت شعر، وهكذا. ومنهم من يرى أن لا ضرورة لثبت جميع الاختلافات بين النسخ، بل يكفي بالاختلافات المهمّة التي من شأنها أن تغيّر المعنى أو التركيب، إن وجدت، أمّا الاختلافات التي تتعلّق بأخطاء رسم الكلمات، أو الأخطاء الإملائية والنحوية، فلا داعي لذلك" (د.مخيمر يحيى، تحقيق التراث: ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون، ص ٧٢-٧٣، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث الرؤى والآفاق ص ٦٥-٧٨).

ثامناً: قلّة انشغال المحقّقين بتبيين ما في النصّ المحقّق من غموض. وقد أشار إلى هذا المأخذ الدكتور عبدالفتاح الحموز في بحث له بعنوان: "من آفات تحقيق

التراث العربي: التسرّع وعدم التثبت" ص ٩٩ (منشور في كتاب: تحقيق التراث- الرؤى والآفاق ص ٩٧-١١٠).

حيث يقول: "تنبئ كثير من المحققات عن أن تحقيقها يدور في فلك ما يأتي:

١. استبدال خطّ الطبع بخطّ اليد.

٢. التنبيه على الاختلاف بين النسخة التي تعدّ أصلاً وتلك النسخ الأخرى.

٣. الإسراف في ذكر مواطن الشاهد الشعري وغيره.

٤. الإسراف في الترجمة للأعلام الواردة في المحقق على الرغم من كونها مشهورة. وغير ذلك مما يفضي إلى تورّم المحقق، على الرغم من أن رجح النظر في المتن يبين ما فيه من غموض، أو مسائل مشكلة تغيب في الغالب عن كثير من المحققين، أو خللٍ أو تراكيب لغوية تفرض سلطانها على المحقق المدقق أن يرجع النظر فيها. ولعلّ ما مرّ يعود إلى ما يمكن أن يُوسَم به بعض المحققين من التسرّع، وعدم التثبت، والرغبة في نشر المخطوط في أية صورةٍ لتحقيق الربح، أو للاتكاء عليه في الترقّيات العلميّة".

تاسعاً: الصعوبات التي تواجه المحقق في عمله، ومنها صعوبة استقصاء جميع النسخ الخطيّة للكتاب والحصول عليها، ولا سيّما أن كثيراً من خزائن المخطوطات العامّة والخاصّة ما زال غير مفهرس ولا معروف، كما أنّ الحصول على نسخ من أي مخطوطة من المكتبات العربيّة هو أمرٌ عسير، بينما الحصول على نسخ خطيّة من مكتبات أجنبية ليس بتلك الصعوبة. وقد أشار الدكتور عبدالسلام هارون إلى هذه الصعوبة وسماها عدم إمكانية الحصول على جميع الأصول المخطوطة للكتاب (تحقيق النصوص ونشرها ص ٣٩).

ومن المشكلات التي يواجهها المحقق أن يعلم، وقد كاد أن ينجز تحقيق مخطوطة ما، أن محققاً آخر قد أتمّ تحقيقه لها وقام بنشرها، وبذلك يضيع جهد المحقق الذي لم يتمّ التحقيق بعد أن يكون قد قضى في التحقيق ربّما أعواماً طويلة وبذل في ذلك جهداً عظيماً ومالاً طائلاً.

ومما يتصل بهذه الصعوبة أيضاً أن يصدر تحقيقان في آن واحد في بلدين عربيين مختلفين، وقد وقع ذلك لي في إصداري لكتاب جنّة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى لأبي يحيى بن عاصم الغرناطي (ت ٨٥٧هـ) وإصداري لكتاب أدباء مالقة لابن خميس، فقد تلا صدورهما صدور طبعاتٍ أخرى في المغرب وبتحقيقين مختلفين.

ومما وقع لي أيضاً أنني قمت وأستاذنا المرحوم الدكتور عبدالرحمن ياغي بتحقيق كتاب: أنموذج الزمان في شعراء القيروان لابن رشيق القيرواني، وقبيل دفع الكتاب إلى المطبعة علمنا بصدوره بتحقيق مختلف في تونس، وما زلت أحتفظ بمسودّاته إلى الآن.

وفي هذا السياق أيضاً قد يكون المخطوط محققاً في إحدى الجامعات أو دور النشر أو لدى أحد المحققين إلاّ أنّه ليس منشوراً، ومع ذلك فإنّ هذا المخطوط على أهميته لا يستطيع محقق آخر أن يغامر في تحقيقه.

ومما يواجهه محقق التراث من المشكلات "أنّ التحقيق في الأونة الأخيرة، وتحديداً في العقود الأخيرة من القرن العشرين -فقد الكثير من بريقه، وربّما قدراً من مهمّته، يؤكد هذا أنّ عدداً من الجامعات -ومنها جامعات إسلامية- لم تعد تعتمد تحقيق المخطوطات رسائل علمية" (د.شكري الماضي، التحقيق وإحياء التراث، ص ٥٧).

وأختم هذه الصعوبات بالإشارة إلى أن ما ينشر من بعض المخطوطات يصدر بنسخ قليلة لا تصل إلى أيدي الناس والباحثين وبالتالي تقلّ الاستفادة من تحقيقها.

خاتمة:

ومتى كان للتراث العربيّ المخطوط هذه الأهميّة في حياة الأمة العربيّة والتعبير عن هويّتها وشخصيتها وقدراتها وعظمة إنتاجها، فلا بدّ من بذل أقصى الجهود للحفاظ على هذا التراث وحمايته وصيانته وفهرسته وإتاحته للدارسين من أجل تحقيقه ونشره والإفادة منه في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، وتحفيز الأجيال للبدل والعطاء والمنافسة في النهوض الحضاري.

وعلى ذلك فإنني أوصي بما يلي:

أولاً: تأكيد ما نادى به عبدالسلام هارون في كتابه "تحقيق النصوص ونشرها" (ص ٦) من أن تلتزم الكليّات الجامعية ذات الطابع الثقافي العربيّ والإسلاميّ تكليف طلبة الدراسات العالية أن يقوم كلّ منهم بتحقيق مخطوط يمتّ بصلّة إلى موضوع رسالته التي يتقدّم بها.

ثانياً: أن تنظر الجامعات إلى تحقيق المخطوطات نظرة تقدير وتدرجه ضمن الجهود العلميّة الجديرة بالاعتبار لغايات الترقية وسواها.

ثالثاً: العمل على إحياء مشروع الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط، الذي يرمي إلى إعداد فهرس موحد للمخطوطات العربيّة المنتشرة في أنحاء العالم وتحديد أماكن وجودها من أجل التسهيل على الباحثين العاملين في مجال تحقيق المخطوطات. ثمّ تحديد ما حقّق منها وما لم يحقّق.

رابعاً: أن تخصّص المنظمة العربيّة للتربية والعلوم والثقافة جائزة سنوية عالية القيمة لأفضل تحقيق ووفق أسس محدّدة.

خامساً: توجيه العناية إلى تحقيق التراث العلمي العربي في الطبّ والفلك والهندسة والرياضيات والكيمياء وغيرها، وعدم الاقتصار على تحقيق التراث الأدبي واللغوي والتاريخي والفقهّي.

سادساً: أن يتجنب المحقّقون الآفات والمحاذير المذكورة سابقاً عند اشتغالهم في مجال التحقيق.

المصادر والمراجع:

- أهمية التراث العلمي العربي، أ.د. أحمد فؤاد باشا، منشور ضمن كتاب: محاضرات دورة المخطوطات (ص ١٩-٤٤).
- بعض صعوبات تحقيق المخطوطات العربيّة، أ.د. حسن الشافعي، منشور ضمن كتاب: محاضرات دورة المخطوطات (ص ١٠٣-١٣٦).
- بين يدي تحقيق النصوص، أ.د. عصام محمد الشنطي، منشور ضمن كتاب: محاضرات دورة المخطوطات، (ص ٥٣-٥٩).
- التحقيق: لوازمه وبداياته وآفاقه، د. يحيى وهيب الجبوري، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث- الرؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، إعداد وتحرير: الدكتور محمد محمود الدروبي، منشورات جامعة آل البيت، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م (ص ٣٣-٤٢).
- تحقيق التراث- الرؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، إعداد وتحرير: الدكتور محمد محمود الدروبي (٣ مجلدات)، منشورات جامعة آل البيت، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- تحقيق التراث: لماذا وكيف؟ د. يوسف حسين بكار، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث- الرؤى والآفاق، ص ٤٣-٥٤.
- تحقيق التراث: ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون، د. مخيمر صالح يحيى، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث- الرؤى والآفاق، ص ٦٥-٧٨.
- التحقيق غير المنهجي: ديوان عرقله الكلبى نموذجاً، د. محمود عبدالله أبو الخير، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث- الرؤى والآفاق، ص ١٥٧-٢١٨.

- تحقيق مخطوطات العلوم في التراث الإسلامي، مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلامي، أبحاث المؤتمر الرابع، تحرير إبراهيم شبّوح، ومبلدن، المملكة المتحدة، ١٩٩٧.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبدالسلام محمد هارون، ط٧، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- التحقيق وإحياء التراث، د.شكري عزيز الماضي، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث- الرؤى والآفاق، ص٥٥-٦٤.
- ثقافة المحقّق، أ.عصام محمد الشنطي، منشور ضمن كتاب: محاضرات دورة المخطوطات، ص٥٣-٥٩.
- ضبط النّصّ والتعليق عليه، د.بشار عواد معروف، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.
- في تحقيق النّصّ، أنظار تطبيقية نقدية في مناهج تحقيق المخطوطات العربيّة، د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.
- قضايا توثيق النّصّ وتحقيقه، د.العيّاشي السنوني، فاس ٢٠٠٤.
- قواعد تحقيق المخطوطات، د.صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٧، ١٩٨٧.
- كتاب المؤتمر السنوي السادس (٢٠-٢٥ شوال ١٤٠٧هـ / ١٦-٢١ حزيران (يونيو) ١٩٨٧، مؤسّسة آل البيت (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية) عمّان، ١٩٨٨.

- محاضرات دورة المخطوطات (الدورة الثانية، فبراير- إبريل ٢٠٠٩)، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ومؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.
- المخطوطات العربية في العالم، د.فهمي جدعان ود.صلاح جزّار، منشور ضمن: الكتاب السنوي السادس، مؤسسة آل البيت/ المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ص ٩٩-١٣٩.
- مسوّغات إعادة تحقيق التراث في ضوء قوانين الملكية الفكرية: الكتب اللغوية أنموذجاً، د.حسن خميس الملخ، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث- الرؤى والآفاق، ص ٧٩-٩٦.
- المصطلح العلمي في التراث العربي المخطوط: إشكالات الماضي وآفاق المستقبل، منشور ضمن كتاب: تحقيق مخطوطات العلوم في التراث الإسلامي، ص ٢٨٣-٣٢٥.
- من آفات تحقيق التراث العربي: التسرّع وعدم التثبت، د.عبدالفتاح أحمد الحموز، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث- الرؤى والآفاق، ص ١٤٧-١٥٦.
- منهج تحقيق التراث العربي بين مزلق المحققين وتطوير صناعة التحقيق، أ. إياد خالد الطّبّاع، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث- الرؤى والآفاق، ص ١٥٧-٢١٨.

التعليقات والمناقشات

د.إيمان الكيلاني: اقترحت إنشاء لجنة أو رابطة وطنية للتحقيق العلمي للتراث تحت مظلة مجمع اللغة العربية الأردني؛ تشمل كلَّ محققي التراث الذين يُشهد لهم بالإتقان والتميز.

د. محمد زكي خضر: أشار إلى أن هناك مواقع على الشبكة تنشر المخطوطات، الأمر الذي يتيح المجال لتحقيقها من المتخصصين. ويبيّن أن بقاء بعض المخطوطات في المواقع الغربية لا بأس به؛ فبقاء المخطوطات في مواقعها الأصلية قد يعرضها للخطر.

د.عبدالقادر عابد: يرى أن تحقيق التراث من أعمال الدولة، ولا بد من إنشاء مؤسسة لتحقيق التراث، تضمّ المحترفين في هذا المجال.

د.فوزي المومني: استفسر إن كان للنشر الإلكتروني دور في حل مشكلة النشر للكتب المحققة؟

د.مريم اللوزي: تساءلت عن دور المجمع في اشتمال المناهج الدراسية على نماذج من التراث.

إحدى الحاضرات: ترى أن تحقيق التراث يحتاج إلى جهود جماعية.

حنين ياسين/ جامعة الحسين بن طلال: ترى أن الجامعات مقصرة في جانب العلم بالخطوط العربية، إذ لا يوجد مادة علمية تهتم بها.

رد د.صلاح جرار: يرى أن النشر الإلكتروني يساعد على نشر الكتب المحققة، ويكون بالتنسيق بين المحقق والناشر.

رد د.أنور أبو سويلم: بين أننا بحاجة إلى استرداد المخطوطات، وأن أكبر صعوبة تواجه المحقق هي الوصول إلى المخطوطة الأصلية، وتمنى لو أن كل مجمع ينشر خمس مخطوطات في السنة، فهذا عمل جيد.

د.خالد الكركي: بين أن تحقيق المخطوطات من أولويات المجمع، والمجمع على استعداد للتعاون في هذا المجال.